

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٥

بتاريخ ٢٠١٥ / ٥ / ٣١

بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٤

بشأن معايير الملاء المالية للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط صانع السوق

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ؛

وعلى قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٩ بالاحكام المنظمة للبورصة المصرية وشئونها المالية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم (٢٩٣) لسنة ٢٠٠٧ بإضافة نشاط صانع السوق إلى أنشطة الشركات العاملة

في مجال الأوراق المالية؛

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧، وتعديلاته؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن معايير الملاء المالية للشركات المرخص لها

بمزاولة نشاط صانع السوق؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ / ٥ / ٢٠١٥؛

قرر

(المادة الأولى)

يستبدل بنص البند "معاملات تحت التسوية" ناتج المقاصة " المنصوص عليه بالمادة الأولى من قرار

مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٤، وينص المادة الثانية من ذات القرار، النصوص التالية:-

- "معاملات تحت التسوية" ببند الأصول المتداولة الواردة ببند "الأصول" بالملحق رقم (أ) المرفق بقرار

رئيس الهيئة رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ :

يتم إضافة قيمة بيع الأوراق المالية أو وثائق صناديق المؤشرات المشتراة من صانع السوق والتي ما

زالت تحت التسوية بمعامل ترجيح ١٠٠ %، ويتم خصم قيمة شراء الأوراق المالية أو الوثائق التي ما



رئيس مجلس الإدارة

زالت تحت التسوية بمعامل ترجيح ١٠٠ %، ويتم تقييمها يومياً طوال فترة التسوية بنسبة ٩٠ % من قيمتها السوقية وفقاً لسعر إغلاق كل منهم.

المادة الثانية من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٤ :-

"بمراعاة قواعد احتساب صافي رأس المال السائل المحدد بقرار رئيس الهيئة رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته، تلتزم الشركة المرخص لها بنشاط صانع السوق بالاحتفاظ في كل وقت بصافي رأس مال سائل لا يقل عن ١٠ % من إجمالي التزاماتها المرجحة.

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار اعتباراً اليوم التالي لتاريخ نشره، وعلي الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه.

رئيس مجلس الإدارة
شريف سامي



٤٦٠٧٦